

النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ وَالْمَنْطِقُ وَعِلْمُ الْكَلَامِ: مُقَابَرَةٌ فِي التَّأثيرِ وَالتَّأثيرِ

غالب علي حسن

معهد السياحة والفندقة في الرصافة/المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية/ وزارة التربية/ العراق/ بغداد.

galebhassan70@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 2024 / 7 / 12

تاريخ قبول النشر: 2024 / 4 / 18

تاريخ استلام البحث: 2024 / 4 / 2

المستخلص.

برزت في حقبة متعددة طائفة من الباحثين ما فتئت تنظر إلى التراث بوصفه منظومة فكرية واحدة تتجلى في أنماط وأنساق جزئية متغايرة في كل مجال معرفي خاص، فلم يكن سيبويه - مثلاً - وهو يضع البناء النظري والقوانين الكلية للغة العربية معزولاً عن إنجازات الفقهاء والقراء والمحدثين، من هنا مثلت قضية التأثير والتأثر مساراً بحثياً لازماً لمعظم الدراسات التي حاولت أرخنة الدرس اللغوي عند العرب والوقوف على مسارات الأصالة في هذا التراث الملهم. قد تكون المقاربات متسمة بالنزوع التبجيلي لما قدم في هذا الفضاء، غير أن طبيعة القرائن الموثقة والمصاحبة لمؤونة شيخ النحاة تكشف عن تفرد معرفي يستكشف الأسس المعرفية التي تقع خلف الطروحات اللغوية في معظم ما يكتب في هذا المجال.

الكلمات الدالة: النحو العربي، المنطق، علم الكلام، التأثير، التأثر.

Arabic Grammar, Logic, and Scholastic Theology: A Study of Mutual Influence

Galeb Ali Hassan.

*Institute of Tourism and Hotels. Al-Rusafa the Second. Ministry of Education.
Baghdad, Iraq*

Abstract:

In various eras, a group of researchers has emerged who have continued to look at heritage as a single intellectual system that is manifested in different patterns and partial systems in each particular field of knowledge. Sibawayh, for example, was not setting the theoretical structure and comprehensive laws of the Arabic language isolated from the achievements of jurists, reciters, hadith scholars, and theologians. Hence, the issue of influencing and being influenced represented a research path necessary for most studies that attempted to historicize the linguistic lesson of the Arabs and identify the paths of originality in this inspiring heritage. The approaches may be characterized by a reverent tendency towards what is presented in this space, but the nature of the evidence spread and accompanying the blog of the Sheikh of Grammarians reveals an epistemological uniqueness that explores the cognitive foundations that lie behind the linguistic propositions in most of what is published in this field.

keywords: Arabic grammar, logic, scholastic theology, influence

المقدمة:

شكلت قضية الاتباع والإبداع (التقليد والابتكار) في مسألة نشأة النحو العربي منطقة بحثية مهمة لكثير من الباحثين، ولعلها قد مثلت اختلاف التقويم تبعاً لاختلاف الرؤية، ففي حين يصر كثير من الباحثين العرب على أصالة درس اللغوي العربي وخلوه من التأثير بالأنحاء السابقة له، يذهب عدد من الباحثين الغربيين إلى تأثر النحو العربي بما سبقه وبلوغ هذا التأثير حد التقليد عند بعضهم في أثناء تعرضهم لمُدونة شيخ النحاة بالفحص والتقويم.

كانت الدراسات اللغوية الأولى ذات طابع يتسم بالتلقائية والتداخل البيني بين علوم متعددة، تقف في مقدمتها القراءات القرآنية والتفسير والفقه، فيها آثار المفاهيم الفقهية والكلامية وترتب عليها ظهور جملة من الأصول والمفاهيم صارت فيما بعد أسس المعرفة وضوابطها المنهجية كالقياس والعلة والتأويل والاستدلال، غير أن تلك الأصول المعرفية والضوابط المنهجية، إن كان من الممكن تبين آثارها في كتاب سيبويه، فإن خلفياتها النظرية التي أخفاها ولم يصرح بها قد يكون إدراكها على العكس من ذلك محفوفاً بكثير من الصعوبات إن لم تربط بما يناسب التصورات التي يمكن أن تكون قد مارست تأثيرات فيها. وقد يبدو التساؤل في هذا الباب عن الخلفيات النظرية الثابتة وراء مبدأ العمل النحوي أمراً وارداً، كما يبدو التساؤل عن سر استخدام رواد التأسيس مصطلحات ومفاهيم هي ألصق بمبادئ أخرى كالكلام والطبيعة أمراً وارداً لا سيما إذا كانت تلك المصطلحات والمفاهيم تمثل الركائز الأساس لفهم مقومات العمل النحوي وتفسير مستنداته، بل تمثل أسس البناء المعرفي لموازين الصناعة النحوية.

جدل النشأة

تتلخص مقولات من يتبنى قضية تأثير الثقافات الأخرى في النحو العربي أن نشأة النحو العربي ليست وليدة البنية الثقافية للبيئة العربية وحدها، وليست نتاجاً خالصاً للثقافة العربية في ذاتها بل هي ثمرة شجرة تمتد جذورها في ثقافات أخرى غير عربية إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن النحو العربي قد تأثر -منذ مراحله الأولى- بمؤثرات إغريقية، بل إن منهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، ولا يكفي هؤلاء بنقير هذه الحقيقة وحدها بل يتجاوزون ذلك إلى تحديد عناصر بعينها من القضايا النحوية تأثرت بمؤثرات يونانية ومن ذلك تقسيم الكلمة إلى أقسامها الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف. إن الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل ميتافيزيقي هو التقسيم الأفلاطوني للموجودات، فإن أفلاطون - في مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات إلى «ذوات» و«أحداث»، وجعل اصطلاح «الذات» أو «الذوات» يتضمن الأمور المادية أو المعنوية كالكرسي والحجرة والعدل والرحمة، وجعل اصطلاح «الأحداث» ينصب على الأفعال التي تقع في زمن خاص، كالضرب الذي يقع في زمن خاص تشير إليه كلمة: ضرب أو اضرب مثلاً، ولابد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض، فمثلاً لابد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يضرب أو بين الولد والبيت الذي يوجد فيه، ولاشك أن كلاً من الضرب والولد موجود وجوداً واقعياً، أما العلاقة فمجرد اعتبار ذهني. وقد قسم

أفلاطون الألفاظ في لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات، فقال: ((بأن الكلمة قسمان: (اسم) وهو ما يدل على ذات و (فعل) وهو ما يدل على حدث، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة). ومن هذا الوجه يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذي ينهض عليه أفلاطون للموجودات - وهو الدلالة - وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة، كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطوني في تقسيم الكلمة في اللغة الإغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط)). [1:ص77]

وهناك طائفة من الباحثين من رفق أن النحو العربي قد تأثر في أول نشأته بالسريان، وإن نقط القرآن الكريم (نقط الإعراب) قد اقتبسه أبو الأسود الدؤلي من السريان، وأما طريقة الشكل وهي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي، فقد استمدها أبو الأسود الدؤلي من النحاة السريان [2:ص248] في قبال هذا الطرح يرى علي أبو المكارم أن كل ما قاله حسن عون هو ((مجرد فرض لا دعامة له ولا دليل عليه، ذلك أن ثمة فارقاً أساسياً بين نقط المصحف ونشأة النحو، فضبط المصحف بالنقط كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة لغوية محددة هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات... فإن وجود الظاهرة قديم والإحساس بها معروف)) [1:ص76] وقضية التأثير باليونانيين لم تكن وليدة اليوم، فقد ذهب بعض المستشرقين إلى تأثر النحو العربي بمؤثرات إغريقية وأن هذا التأثير بدأ في عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي [3:ص68] مستندين في ذلك إلى دعوى اتصال حنين بن إسحاق بالخليل بن أحمد الفراهيدي، وذلك أن حنيناً هو تلميذ يوحنا بن ماسويه أحد أئمة الترجمة بالإسلام، وكان عالماً باليونانية والعربية وتعلم العربية بالبصرة من الخليل بن أحمد ومن السير تصور تبادل بعض القواعد النحوية معه [3:ص63] ويعد (marx) المستشرق الألماني من أوائل الذين ذهبوا إلى القول بالآثر اليوناني في النحو العربي، وذلك عندما نشر كتاباً عن تاريخ صناعة النحو [4:ص51]، وكان أحمد أمين قد أشار إلى تأثر النحو العربي بمؤثرات يونانية، ولا سيما منطق أرسطو فأرجع تقسيم الكلمة في كتاب سيبويه إلى اسم وفعل وحرف إلى التأثير بتقسيمها عند أرسطو [5:ص225/2]، وزعم أصحاب القول بتأثر النحو بالمنطق أن تقسيم أرسطو للألفاظ إلى: (اسم، كلمة، أداة) قد أثر في تقسيم النحاة للألفاظ إلى: (اسم، وفعل، وحرف) ولكن الدكتور محمد خير الحلواني دحض هذه الأفكار [6:ص20-21]. وهناك رأي آخر يذهب إلى أن النحو العربي من آخر العلوم تأثراً بالمنطق وجوانبه الميتافيزيقية في منهجه؛ إذ ظل النحو العربي مدة طويلة بمنأى عن البحوث الفلسفية والمنطقية، فالمنهج الإسلامي قد صمد مدة طويلة بمواجهة التراث الإغريقي، وأن النحو في المرحلة الأولى من نشأته لم يتأثر بهذا التراث، فقد كان منهجه منهجاً إسلامياً خالصاً، أما في المرحلة الثانية أي مرحلة تلاميذ الخليل فقد تأثر المنهج الإسلامي بالنظرة المنطقية، وإن كان التأثير محدوداً جداً، كتأثير الفكر اليوناني في بعض التقسيمات وبعض الأقيسة والحدود والتعليقات النحوية، أما في المرحلة الثالثة التي بدأت بابن السراج، فقد اتضح فيها تأثير المنطق في فكر النحاة [7:ص121].

إن سرعة اكتمال العلوم اللغوية العربية قياساً إلى حضارات أخرى قد استوقفت بعض المستشرقين، فاستغربوا أن يكون (كتاب سيبويه) وهو أقدم وثيقة لغوية، على تلك الصورة من الاكتمال من حيث شمولها لظواهر العربية، وبلورتها لمفاهيم ومصطلحات نحوية اتسمت بالدقة والشمول والإحكام، فقالوا: إن العرب لم يبنوا نحوهم الخاص بمثل تلك السرعة بجهودهم الخاصة بل اعتمدوا في ذلك علوم غيرهم من الأمم وتجاربه،

وافترض بعض المُستشرقين الألمان في مرحلة ما تأثر العرب بالتراث الهندي ونحو (بانييني)، وقد يكون انبهار علماء النُّحو المقارن بالتراث الهندي ثاوياً وراء هذا التَّصوُّر، وقد استوقف هذا الفرض (بروكلمان) لكن لقلة المؤيدات تخلى عنه. وافترض فريق من الباحثين تأثر النُّحاة العرب بالتراث الإغريقي وهذا الفرض لقي رواجاً من بعض الباحثين فتبنّوه وبنوا عليه أبحاثهم، ولعلَّ أوَّل من أشار إلى ذلك إشارة عامة هو إيناس قويدي لكن أدلبار ماركس هو الذي دعم هذا القول وأكسبه مصداقية الفرض العلمي المتين عند الباحثين، فقد ذهب إلى اقتباس العرب بعض المفاهيم النُّحويَّة الإجرائية من منطِق أرسطو مستدلّين على ذلك بالتقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف، وقد تنبَّاه أغلب الباحثين العرب وإن لم يتمسكوا به مثل إبراهيم مذكور وإبراهيم أنيس وغيرهم. ويذكر ليمان اختلاف الأوروبيين في أصل هذا العلم؛ فمنهم من قال إنَّه نقل من اليونان إلى بلاد العرب [8:ص177-178] وقال آخرون ليس كذلك إنما هو نبت كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النُّحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن، ويمكن القول إن العرب أبداعوا علم النُّحو ابتداءً، وإنَّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلَّم العرب الفلسفة اليُونانيَّة من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النُّحو، وبرهان هذا تقسيم سيبويِّه الذي قال: ((الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [9:ص12/1]، أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم، وكلمة، ورباط، وهذه الكلمات ترجمت من اليُونانيَّة إلى السريانية ومن السريانية إلى العربية، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النُّحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربيَّة لم تترجم ولم تنقل من غيرها.

في حين بنى كيس فرستينغ C.H. Versteeg كتابه (عناصر يونانية في النُّحو العربي) على فرضية تكسني -عنده- طابع الوثوق، مؤداها تأثر المدونة اللغوية العربية بعناصر يونانية على امتداد المتن التأسيسي للنحو العربي بشكل عام والمتمن السيبويهي على نحو خاص [10:ص48-49] ويبدو أن فرستينغ قد ميز العمل الابتكاري الخالص عن العمل الموسوم بالتقليد عبر إيراده -في كتاب آخر- مجموعة من الأفكار يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- 1- إنَّ سيبويِّه وضع في هذا الجزء من (الكتاب) تلك المبتكرات التي جاء بها هو إلى العلم.
- 2- إنَّ سيبويِّه لم يأخذ عن أي من النُّحويين في هذا الباب، في حين نجده في الأبواب الأخرى من (الكتاب) يورد آراء النُّحويين في معظم صفحات مدونته.
- 3- يُنظر -ربما- إلى هذا الجزء على كونه مدخلاً إلى منظومة سيبويِّه الخاصة، لاحتوائه على تلك النقاط التي يتعمد فيها سيبويِّه الخروج على التقليد القائم ويرى أنَّ أهمَّ المبتكرات التي أدخلها هي تنظيم نظام الإعراب [11:ص75-76].

وتبدو قراءة فرستينغ لمقدمة شيخ النُّحاة منتمية إلى أحيار الأنظار المعرفية الكاشفة عن الأسس الثاوية المبني عليها الكتاب، ويمثّل التقاطه عدم إيراد سيبويِّه لأي رأي لمن سبقه من النُّحاة جزئية بالغة الأهمية، فصاحب الكتاب دأب على امتداد مدونته الاستعانة بآراء من سبقه وأقوالهم لتعزيد رأي أو صياغة قاعدة، ويظهر عدم إيراده لأي رأي في البدء - وعدم حساسيته في عرض الآراء في بقية المدونة - أنه تعامل مع النصوص (الآراء)

الموجودة بين يديه بنوع من (المثاقفة)، فهو متلقٍ إيجابيٍّ يمارس قراءة معرفيةً بأقاليم فحصى وآلياتٍ اشتغالٍ تجعل الدليل قبلتها المتفردة، فتلقّيه لأراء من سبقوه تلقّي دراية لا تلقّي رواية على حد تعبير الأصوليين.

وجاء تقويمه لقضية (الإعراب) عند سيبويه في منتهى الدقة، فهو يرى -بحق- أن تعامله مع منظومة الإعراب يحمل الطابع التنظيمي لا الطابع الابتكاري، فالذي يسبر مدونة شيخ النحاة يلمس الجهد العظيم المبذول في تصنيف المادة اللغوية المتناثرة ووضع القواعد لها، فقد أدرك أن قواعد اللغة لا يمكن ضبطها بمعيار صارم ينظم جزئياتها المختلفة، لذا ((لجأ إلى منهجية دقيقة تتمثل في رصد الاستعمالات اللغوية المتقاربة، مازجاً بين أصول العملية اللغوية نفسها، والتفسير النحوي الذي اعتمد فيه على ذوقه اللغوي وتفسير النحاة السابقين كالخليل وأبي عمرو)) [12:ص177]. ويفترض فرستينغ أن سيبويه افترض في بقية المدونة من الكثير من المصادر المكتوبة، وأن هذا النوع من الافتراض تم بإشراف أحد أساتذته، ويكشف أن بعض المصطلحات التي بدأ بها سيبويه بعض الاقتباسات من النحاة الأوائل ترجع في تلك الحالة إلى شكل النقل وليس إلى محتوى ذلك الكلام المقتبس [10:ص61].

وأمام هذه المقولة ينبغي - هنا- التمييز (ابستمولوجيا) بين نوعين من الافتراض: أولاً: الافتراض بالنسق، ويقصد به الافتراض من مصادر وكتابات ذات مساس مباشر بالمدونة اللغوية العربية، الأمر الذي لا يمكن البت به، أما ما يقال بشأن كتابي (الجامع والإكمال) فهو ضرب من التخمين لا يختزن دلائل ترقى به إلى درجة اليقين.

ثانياً: الافتراض بالذهنية المعرفية، ويقصد به هيمنة الأداء المعرفي لمشهد معين يحمل طابع التأثير في معظم المناويل المتساقطة والمتداخلة في الوقت ذاته، الأمر الذي تبدى بشكل جلي في أثر الفقه في نمط تفكير صاحب الكتاب، واستعارته ألفاظاً وعبارات فقهية في توصيف المادة النحوية العربية وطرائق تعبيرها.

من هنا يبدو افتراض فرستينغ بشأن الافتراض السيبويهي عن مدونات مرقونة، افتراضاً يفقر لسنده التاريخي الراكز، فلم يعثر مؤرخو الحقبة اللغوية العربية على مدونات مكتوبة تتسم بالوثوق قبل مدونة سيبويه، فضلاً عن أن معظم الآراء المحفوظة عن جهود ما قبل سيبويه إنما خرجت من أعطاف صاحب الكتاب نفسه، فالكتاب يصور جانبين مهمين من جوانب الدرس النحوي:

أولهما: تصويره بوضوح لجهود النحاة السابقين، فقد ذكر أنه انتظم على نحو (٨٠٠) مقولة للنحاة المتقدمين على سيبويه [13:ص25].

ثانيهما: موضوع الدرس النحوي كما يراه سيبويه نفسه، يكشف عن عمل جاد ومجهود ذهني كبير، وليس أدل على ذلك من أنه وضع في بواكير مرحلة التفكير عند المسلمين [14:ص91]، فضلاً عن ذلك فإن محاولة البحث عن أسس الآليات المنهجية التي ظهرت آثارها في مستويات التحليل السيبويهي قد يفترض فيها أيضاً أن تكون مرتبطة بالتصورات النظرية حول اللغة كما برزت في مناحي التفكير اللساني العربي.

وأمام هذا التصور الذي قدمه فرستينغ، ظهر تصور مغاير لوسم مدونة شيخ النحاة، يتمحور في أن النظرة الأولى للكتاب تسمح لنا بأن نقول إنه قد على غير سابق مثال، وقد أشارت الباحثة **جونيفاف هامبرت genevieve humbrt** إلى أن الكتاب لا مقدمة فيه، وهو في أقدم نسخه دون بسملة، والقارئ يجد نفسه مباشرة

في أول جملة للنص أي: باب علم ما الكلم من العربية وباستقراءها للنصوص العربية القديمة ذهبت إلى أن هذا أمر غير عادي لأن النصوص القديمة تكون في الغالب مبتدأة بجملة افتتاح تقدم المؤلف وتعطي عن طريق الإسناد أو عن طريق سلسلة من الرواة اسم المتحدث الذي تلقى بصفة رسمية الكتاب ويتمتع بسلطة على الكتاب وتكون تلك الجملة مضمنة في أول الكتاب ومنتمية إليه [15:ص15] وترى هذه الباحثة أن في غياب المقدمة والبسملة والإجازة دليلاً على أن كلام سيبويه لم يسمعه أي شخص بصفة مباشرة، وأن الكتاب لم يُنشر شفويًا في حياته، وقد ذهبت - وهي المطلعة على أغلب مخطوطات الكتاب - إلى أن تاريخ نص الكتاب يخبرنا بأن العلماء العرب غطوا غياب كل تقديم بشيء آخر، بإدماج خاصية الخطاب المنقول بتقنيات مختلفة، ففي أقدم المخطوطات يكون النص مسبقاً بنوع من العنوانات على نحو: كتاب سيبويه عن فلان أو عن فلان أو برواية فلان وفي مرحلة متأخرة ظهرت (مقدمات) هي في الغالب مفصولة عن النص ومكتوبة في المخطوطات في الورقة الأولى منها. إن هذه الإشارات تخبرنا بحالة الكتاب مخطوطاً ومحققاً، وقد رأيت هامبرت ((أنه من اللازم اعتبار نص الكتاب مكوناً من عنصرين مختلفين: جسم النص وما يوجد في حواشيه أو هوامشه مثل عناوين الأبواب والشواهد الشعرية)) [15:ص16-17]، وينبغي التذكير على نحو دائم بأن المنطق يُعنى بكيفية التفكير وليس بموضوع التفكير، ومع هذا فقد أثر هذا التفكير الشكلي في النحو العربي على الرغم من وجود عوامل كانت تعرف هذا التفكير، كالعيوب التي يعاني منها المنطق ومنها المبالغة في تقدير الاستنباط والمبالغة في تقدير القياس، ومما يعوق تأثر النحو بالمنطق التناقض بين النحو والمنطق، إذ إن قوانين المنطق مستمدة من النظر العقلي فهو فكر صوري أو قوالب شكلية، أما النحو فهو يتناول التراكيب النحوية، ومع كل هذه الظروف التي كان من المفترض أن تباعد بين النحو والمنطق، فقد تأثر النحو بالمنطق في مجالين رئيسيين هما: وحدة المصطلحات النحوية المراد به التعريفات، والقياس [16:ص26]. ويبدو أن المعطيات التي يحاول من يؤمنون بمقولة التأثير بين النحو العربي والمنطق أن يعملوا منها مشابهة حقيقية بين الظاهرتين لا تزيد على أنها تمثل هامشاً من التقارب قد يصغر أو يكبر حسب ميل الباحث نحو هذه المقولة.

وليس غريباً أن تجد من المعاصرين من يصنف القول بالتأثر على أنه من توابع الآراء العلمية التي ترجع إلى باحثين لم يدرسوا منطق أرسطو، أو منطقة ليس لهم اتصال حقيقي بالحرف العربي، إن هذا القول هو مجرد افتراض؛ لأن التأثير موجود باعتراف القدماء. ويستخلص بعض الباحثين أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني على نحو غير مباشر، إذ يرى هؤلاء أن هذا التأثير حدث عن طريق الفكر الإسلامي بعد أن ترجمت الفلسفات المختلفة إلى العربية في عهد المأمون وحدث التلاحق بينها وبين هذا الفكر. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن القول بتأثير المنطق اليوناني في النحو العربي هو جزء من الحملة النقدية التي تعرض لها النحو العربي بوصفه نحواً تقليدياً، وأن هذا التوجه - على الأغلب - من تأثر أصحابه بالحملة النقدية التي وجهت إلى النحو التقليدي الأوروبي على أنه نحو لا تقوم مقولاته على النحو الأرسطي القائم على التصورات العقلية العميقة. ومن أهم المواضع التي فيها دعوى تأثر النحو بالمنطق:

أولاً. القياس المنطقي

إن القياس المنطقي هو أحد الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، فالقياس المنطقي لا يعتمد على الواقع خلافاً للقياس الفقهي. فطريقة أصحاب القياس المنطقي العقلية هي الانتقال من العام إلى ما هو أقل عموماً والاعتماد على الفرضيات للانتقال من خلالها إلى النتائج، فهي طريقة تبدأ من أعلى إلى أسفل من الأجناس إلى الأنواع ومن الأنواع إلى الأفراد [17:ص67]. ويذهب أحد المحدثين إلى أن القياس المنطقي يتميز بخصيصتين هما:

الأولى: الميتافيزيقية، أي الغيبية، فالقياس المنطقي لا يقوم على أساس واقعي.

والثانية: الصورية أو الشكلية أي أن القوانين التي تحكمه تعنى بتحقيق الاتساق بينها عن طريق دراسة الإطارات الفكرية وحدها دون الالتفات إلى مضمونها [7:ص127-128]. كما تأثر القياس النحوي في هذه المرحلة بشكليّة القياس المنطقي فأصبح القياس النحوي يعتمد على الفكرة الذهنية للقياس، فلم يعد الحكم النحوي يبدأ من مقومات مادية تسنده، بل تطوّر عندهم من نقل الحكم إلى حيث نقيضه من النصوص والظواهر مما أدى إلى التناقض في الأحكام كما أدت شكلية القياس إلى إهمال النصوص [7:ص131-132]. وحاول أبو البركات الأنباري (ت ٥٥٧هـ) أن يضيف صفة الإحالة على هذا المفهوم من خلال ربط هذا المفهوم للقياس بالمدلول اللغوي في اللغة، فقال: ((اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقيسةً وقياساً: قدرته ومنه المقياس: أي المقدّر، وقيس رمح: أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة. وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقمناً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع)) [18:ص93].

ثانياً. التعليل المنطقي

حدد أرسطو أربعة أنواع من العلل التي تؤثر في المعلول - وهي: ((علة مادية، صورية، وفاعلية، غائية)) [19:ص100-101].

فالعلة المادية: هي مادة الشيء التي يتكوّن منها، والعلة الصورية يقصدها طبيعياً الشيء، وشكله وتركيبه وقصد بالفاعلية صنع الشيء وأصل العلة الغائية هي الهدف أو الغرض من الشيء. [20:ص163].

وقد حاول الدكتور محمد عيد أن يقرب هذه العلل من الفهم، فقال: ((إن العلة المادية هي التي يجاب بها عن السؤال: ما الشيء؟ والعلة الصورية هي ما يجاب بها عن كيف؟ والعلة الفاعلية هي التي يجاب بها عن: من فعل الشيء؟ والعلة الغائية هي التي يجاب بها عن لم؟)) [17:ص113].

في حين قسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) العلل على ثلاثة أقسام:

التعليمية، والقياسية، والجدلية.

فقال: ((فأما العلّة التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب... فمن هذا النوع من العلل. قولنا، إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بـ (إن)... و به ضبط كلام العرب، فأما العلّة القياسية فأنّ يقال: لمن قال نصبت زيدا بـ(إن) في قوله إن زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعت)) [21:ص64] أما العلّة الجدلية ((فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟، وبأي الأفعال شبهتموها؟)) [21:ص65] وقد أصبحت العلل القياسية والجدلية محور القواعد بعد أن كانت على هامشها ممّا أدى إلى ظهور إتجاهين متعارضين [16:ص171-172]، واستند بعضهم في قضية التأثير إلى قانون من قوانين المنطق ينلخص في أن لكل شيء سببا وأن لكل حادث محدثا وهذا ما يعرف لدى المناطقة بقانون السببية، وقد شغف به العلماء وجعلوه أساسا لعملهم، ومن هنا نشأت عندهم نظرية العامل، وهي نظرية تشغل حيزا كبيرا من كتبهم، وهذه النظرية تدور حول السبب الذي يجعل الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فالنحاة يرون أن الكلمة الإعرابية تتبدل في الكلمة مرة بعد أخرى على نظام مطرد فقالوا إن هذا التبدل عارض، وإن الحركات وما ينوب عنها عوارض للكلام تتغير بتغير التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد [22:ص165] فضلا عن قولهم إن اجتماع عاملين على معمول واحد غير ممكن، وقد استندوا في ذلك إلى قانون عدم التناقض الذي جاء في المنطق، فهم يقولون إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، أما إذا اختلفا فالنقيضان يجتمعان في المعمول، حيث يكون مثلاً منصوباً ومرفوعاً في آن واحد، وهذا محال أيضاً [17:ص78].

وفيما يخص مدى تأثير النحو بالمنطق في المرحلة التأسيسية يرى بعض الباحثين أن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق اليوناني في القرنين الأول والثاني الهجريين، إذ لم يستطع الباحثون إثبات أن النحو السيبويهي أو الخليلي اشتمل على مقولات نحوية أرسطية، كما أن الإشارات القليلة التي صدرت عن ذهبوا إلى تأييد هذه المقولة لم تثبت أمام سهام النقد المعرفي الذي واجهته، لاسيما إذا عرفنا أن هذه المرحلة -ممثلة في كتاب سيبويه- كانت لها سلطة على النحاة في العصور اللاحقة، أدركنا مدى الأصالة التي اتسم بها النحو العربي، على أن ذلك لا ينفي كلية تأثير النحو العربي بالمنطق ابتداءً من القرن الثالث الهجري، ولعل الدافع إلى ذلك كان محاولة الاستعانة بهذا العلم في التقعيد النحوي بعد أن انتهى عصر الاحتجاج، أو بتأثير من المناطقة الذين رأوا فيه عنصراً مهماً لدراساتهم. إلا أن ما يؤخذ على الباحثين الذين نادوا بالتأثير في هذه المرحلة أنهم حدّوا في آرائهم في هذه المسألة حدّو المستشرقين، كما أنهم استندوا في ذلك إلى آراء يصعب القول إنها مظاهر حقيقية للتأثير، غير أن عطا يقول في موضع آخر: ((وبالاحتكام إلى ما سبق يتبدى أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني في القرن الثالث الهجري وما تلاه من قرون، وكان لزاماً أن يتأثر القياس النحوي بهذا التطور)) [14:ص121].

أثر علم الكلام في النحو العربي مع بيان مواقع التأثير

عند الحديث عن أثر الكلام والمتكلمين في النحو العربي، نستحضر قول ابن جني (ت 392هـ) في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية إذ قال: ((اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذافهم المتقين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقيين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه)) [23:ص49/1] وقد روي أن المازني قد سئل: ((لم قلت روايتك عن الأصمعي؟)) فقال رميت عنده بالقدر والميل إلى مذاهب أهل الاعتزال، فجنته يوماً وهو في مجلسه، فقال لي: ما تقول في قول الله عز وجل: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [سورة القمر/ آية 49] فقلت: سببويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية لاشتغال الفعل بالمضمر، لأنه ليس ها هنا شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبت عامة القراء إلا النصب ونحن نقروها كذلك اتباعاً، لأن القراءة سنة، فقال لي: ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلت مراده وخشيت أن يغري العامة بي فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار الفعل، وتعاميت عليه)) [24:ص224]. وهذا يدل كما يرى جورج موان على أن: ((قضايا اللغة كانت ملازمة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عرفت بكتاب سماوي)) [25:ص14].

وينبغي التعرض -ها هنا- لمسألتين أساسيتين: أولاًهما: متصلة بعلاقة المفاهيم التحليلية النحوية بمجالي العلم الطبيعي وعلم الكلام. وأخراًهما: متصلة بأثر المنطلقات التصورية لوظيفة اللغة ومقوماتها في توجيه مستويات التحليل النحوي. هذه التصورات قد عملت على إحداث ترابطات فكرية تستند إلى المجال التداولي الواحد بمفاهيمه وآليات إنتاجه، قد طبعت موقف النحاة الأوائل ولاسيما سببويه، فإن معارف عصره الطبيعية لعلها ألجأت من خلال ما عُرِف عن الأقدمين أو المتكلمين في عصره إلى أن يرى فيها جانباً من التفسير الذي يُقيم عليه صرح بنائه المعرفي، ولعل سببويه قد وجد أن ما يجري على الكائنات اللغوية يماثل ما يجري في عالم الطبيعة. ذلك أن التغير بوصفه مظهراً من مظاهر العناصر اللغوية التي توصف بالحركة والسكون والزيادة والحدف والخفة والنقل والإعلال والإبدال لا يماثله في ذلك سوى التغير الذي يُصيب الأجسام الطبيعية التي توصف أيضاً بالحركة والسكون والامتداد والنقل والخفة والنقل، وإذا كانت صلة النحاة بالمتكلمين قد تفيد في تتبع الأصول الفكرية لمسلك سببويه ومبادئ النحو التي قد تكون مستوحاة من مبادئ المعرفة التي أفصح عنها المتكلمون في علمهم النظري (علم الكلام) فمن غير المستبعد أن تكون هناك مصادر أخرى لعلها قد مارست نوعاً من التأثير في جيل المتكلمين الأول وجيل سببويه بالذات. ذلك أنه حتى عند القول بأصالة تفكير المتكلمين لا سيما ما ذكره عن الجواهر والأعراض وما صاغوه من أقوال عن الحركة والزمان والمكان والاتصال والانفصال والخفة والنقل فمع ذلك لا يجوز إلغاء وجود أفكار مسبقة في هذا المجال عُرِفَت في فلسفات الأقدمين وعلمهم، ولعل الأجيال التي عاشت في القرون الأولى للإسلام قد تناقلتها وأصبحت جزءاً من معارفهم وإن بدت خفية مستترة في أول الأمر [26:ص49].

إن التفرقة بين العَلل العقلية واللغوية من حيث مصدر الوجوب تشير إلى أن النحاة كانوا يرون رأى المعتزلة في العلة العقلية، فهم يرون أن العلة وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي مؤثرة بذاتها.

أما الْمُعْتَزِّلَةُ فهم يعبرون عنها تارة بالمؤثر وتارة بالموجب. وعلى هذا الأساس قال الْمُعْتَزِّلَةُ بصحة قانون العلية، سواء في الناحية الْعَقْلِيَّةِ أو في الناحية الشَّرْعِيَّةِ. ولهذا السبب فَرَّقَ النُّحَاةَ بَيْنَ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْعِلَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، ولو كانوا على رأي الأشاعرة ما كان بينهما فَرَقٌ؛ لَأَنَّ الْعِلَّةَ عندهم هي في جميع الأحوال لا تعني سوى جريان العادة، وهي موجبة حكم بجعل جاعل لكن اشتراك الطائفتين في القول بوجود الاطراد أجاز للدكتور على سامي شارة أن يذهب إلى أن التعليل في المذهبين هو أساس القياس الاستقرائي. إن هذا التعبير والتعليل أو قانون العلية هو أيضا أساس الاستقراء عند اجول وارت مل- ففكرة الْعِلَّةِ الْفَاعِلَةِ Cause Efficiente - كما يفهمها (مل) هي ظاهرة مُقَدِّمَةٌ ومنتجة لظاهرة معينة، تجعل الْعِلَّةِ أساسا لنظريَّة الاستقراء [27:ص46] وتتلخص مواضع تأثر النحو بعِلِّ الْمُتَكَلِّمِينَ في:

أولاً: العامل في المبتدأ

يرى البصريون أنه عامل معنوي، ويرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر ترافعا [28:ص44/1] ويمثل هذا ما وقع بين الجرمي (من البصريين)، والفراء (رأس الكوفة) في المقصود بالابتداء، فقال الجرمي: هو تجريده من العوامل، فطلب منه الفراء إظهاره، فردَّ الجرمي بأنه لا يظهر، فقال له الفراء: فمَثَلُهُ، فأجابه الجرمي بأنه لا يُمَثَّلُ، فتعجب الفراء من عامل لا يظهر ولا يتمثل.

ثانياً: الاختلاف في باب التنازع

من ذلك اختلافهم في باب التنازع في مثل قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ إذ يرى البصريون أن العامل في الاسم أقربُ الأفعال إليه، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الأول هو العامل [28:ص82/1]، وهذا الخلاف ما هو إلا صدقُ للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين، فالخلاف في موجد الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقاً نحوياً لهذه المشكلة الكلامية وهو يتوافق إلى حد كبير مع ما اختلف حوله المتكلمون والأشاعرة في مسألة العامل في الفعل الإنساني، إذ يؤكد الْمُعْتَزِّلَةُ على أن الإنسان هو فاعل أفعاله، وهو الأقربُ إلى الفعل (الفعل المباشر)، وموقف جمهور النحويين هو موقف الْمُعْتَزِّلَةِ، ويرى الجهمية أن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، وهو الأسبق إذ لا فاعل إلا الله وقد مثله ابن مضاء في قوله بنظريَّة العامل، في حين جمع الأشاعرة بين الرأيين فذهبوا إلى أن عمل الإنسان الإرادي التقاء بين إرادة الله وإرادة الإنسان، وهو الذي اختاره ابن جني في مسألة العامل [7:ص265].

ثالثاً. عدم تقديم الصفة على الموصوف

ذهب النُّحَاة إلى عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف، فلم يُجَزَّ ابنُ السَّرَّاجِ تقديم الصفة ولا أن تعمل فيما قبل الموصوف، وعده ابنُ جُني قبيحا [29: 225/2]. وهذا راجع إلى أن الموصوف يمثل الجوهر، والصفة العَرَضُ، والأصل أن يكون الوصف بالأعراض لا بالجواهر، والجواهر عند المتكلمين سابقة على الأعراض، بل الجواهر محل الأعراض المتغيرة. فالصفة عند الْمُعْتَزِّلَةِ نفس الجوهر وهي الذات نفسها، وعند الأشاعرة عبارة عن المعنى القائم بالموصوف [30:ص319-320].

رابعاً: الاختلاف في الاشتقاق [31: ص 171]

هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولكنها لم تكن مرتبطة ارتباطاً موصولاً واضحاً بالنحو التطبيقي مما جعل كثيراً من العلماء يناون عنها ويرون في بحثها جانباً لا طائل من ورائه، فبعض أدلة الفريقين لا يتعدى نطاق الجدل الكلامي الذي كان يسود البصرة والكوفة بعد نشأة النحو، وأن أدلة البصريين كانت ذات طابع عقلي فلسفي [32: ص 61] وقد فصل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة [28: ص 235] إلا أن أبا حيان الأندلسي جعل الاشتقاق على نوعين أحدهما: الاشتقاق الأكبر وذكر أنه لم يقل به إلا ابن جني وأبو علي الفارسي في بعض المواضع، وثانيهما الاشتقاق الأصغر الذي حده بأنه: ((إنشاء مركب من مادة يدل عليها، وعلى معناه كأحمر والحمرة وهذا الاشتقاق اثبته الجمهور في أن بعض الكلم قد تشتق من بعض، وذهب طائفة إلى أنه لا يشتق شيء من شيء بل كل أصل. وذهبت طائفة أخرى إلى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى، ونسب للزجاج وأن سيبويه كان يراه)) [33: ص 23/1]، والنحاة على اتفاقهم في فكرة الاشتقاق إلا أنهم يختلفون في أصل الكلم، أيها أصل، وأنها فرع: أيكون المصدر هو الأصل والفعل فرعاً أم العكس. فمن الأمثلة التي استخدم فيها النحاة عبارات المتكلمين ما ذكره الأنباري حكاية عن رأي البصريين بأن المصدر هو الأصل؛ لأن المصادر أسماء تقوم بنفسها وتستغني عن الأفعال في حين أن الأفعال لا تقوم بنفسها وتفتقر إلى الأسماء، وأن الذي يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى أن يكون أصلاً بخلاف الذي لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره وهذا التعبير مأخوذ من تعبير أهل الكلام (ما يقوم بنفسه وما يقوم بغيره) [30: ص 373].

خامساً: تقسيم النحويين لحروف الجر:

قسم النحويون حروف الجر على ثلاثة أقسام هي:

١ - حروف أصيلة العمل.

2- حروف زائدة لا تعمل.

3- حروف بين بين.

إن هذا التقسيم يعود إلى المتكلمين وأصحاب الكلام، وفي ذلك يقول الدكتور علي أبو المكارم: ((يعود هذا التقسيم المثلث إلى أصل كلامي، إذ يعنى المتكلمون دائماً بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينياً والمرفوض. فهم يقسمون الناس في الدنيا إلى مسلم لم يرتكب كبيرة، وغير مسلم، وعاص وهو المسلم الذي ارتكب كبيرة)) [22: ص 331].

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

[1] المدخل إلى دراسة النحو العربي علي أبو المكارم، دارغريب، القاهرة 2007م.

[2] اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، د. حسن عون، ط1، مطبعة رويال، مصر 1952م.

- [3] الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد 1960م.
- [4] أثر اللغة والسريان في اللغة العربية، للأب إسحاق ساكا. مجلة العربي الكويتية عدد ١٠٦، ص51.
- [5] ضحى الإسلام، أحمد أمين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- [6] الطبيعة، أرسطو، ترجمة اسحاق بن حنين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- [7] بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الأول، 1400-1980 هـ.
- [8] تقويم الفكر النحوي، د علي ابو المكارم، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- [9] المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، د. عزالدين مجدوب، ط1 دار محمد علي الحامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، 1998.
- [10] الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، 1966م.
- [11] عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، كيس فيرستنج، ترجمة: د. محمود علي كناكري، ط2، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2003م.
- [12] أعلام الفكر اللغوي، التقليد اللغوي العربي، كيس فيرستنج، ترجمة د. أحمد شاكر الكلابي، دار الجديد المتحدة، بيروت، 2005.
- [13] الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه، د. عبد الله محمد طالب الكناعنة، دارالكتاب الثقافي، الأردن، 2000م.
- [14] طروس في اللسانيات، مؤيد آل صوينت، ط1، دار الرافدين، بيروت 2021م.
- [15] مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، د. عطا محمد موسى، أربد، الأردن، 2002م.
- [16] قراءات في عتبات الكتاب، محرز بن يوسف بودية، جامعة منوبة، تونس، 2012م.
- [17] أصول التفكير النحوي، د. علي أبوالمكارم، ط 1، دارغريب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- [18] أصول النحو العربي، محمد عيد، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ت).
- [19] الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971.
- [20] الطبيعة، أرسطو طاليس، ترجمة اسحاق بن حنين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- [21] الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م.
- [22] الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت 3٣٧هـ) تحقيق مازن مبارك، ط6، دار النفائس، بيروت، ١٩96م.
- [23] الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م.

- [24] الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- [25] مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.
- [26] آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، أ.د. بشير ابرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة كلية الآداب واللغات، العددان العاشر والحادي عشر، الجزائر، 2012م.
- [27] الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية، عبد الكريم البصري، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك محمد الخامس، المغرب، 2006-2007م.
- [28] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث، القاهرة، 1961م.
- [29] الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- [30] أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، د. مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، ط1، دار البصائر، القاهرة، 2012م.
- [31] أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1957م.
- [32] الاشتقاق، د. فؤاد حنا طرزي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005.
- [33] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي. (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.